

شعار «نتنياهو أولا» يعيق تشكيل الحكومة الجديدة

مشهد متقلب في إسرائيل يضاعف فرضيتي تكليف غانتس بالمهمة أو إعادة الانتخابات



ازدادت فرضيات عجز بنيامين نتنياهو عن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة قبل حلول الأجل القانوني المحددة بمهلة 28 يوما تضاف إليها مهلة أسبوعين آخرين بعد تكليفه من الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين بتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بسبب تواصل فشل المفاوضات بين حزب الليكود مع حزب «أزرق-أبيض» الذي يتزعمه بيني غانتس والذي أعلن صراحة عدم استعداده لمده للحد من تدخله في حكومة مشتركة مع نتنياهو الذي تلاحقه قضايا فساد ورشوة. وقد بدأت ملامح هذا السيناريو تتأكد عقب فشل لقاء جديد الأحد بين الطرفين المتنافسين على السلطة.

والقدس - تشي التطورات السياسية في إسرائيل عقب تكليف الرئيس رؤوفين ريفلين بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أسبوع من صور نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، باستحالة تحقيق توافقات بين حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو وحزب أزرق-أبيض الذي يقوده خصمه بيني غانتس.

وفشل لقاء جديد عقد صباح الأحد، بين ممثلين عن حزب الليكود وأزرق-أبيض الإسرائيليين؛ لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية. وساعاتي تشكل الحكومة الجديدة، من أجل الذهاب إلى انتخابات جديدة، حسب وسائل إعلام عبرية.

فشل لقاء جديد عقد الأحد، بين ممثلين عن حزب الليكود وحزب «أزرق-أبيض» الإسرائيليين؛ لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مصدر في حزب أزرق-أبيض قوله «الأسف فإنهم في الليكود ملتصقون بشعار نتنياهو أولا، ويصرون على البقاء مع كتلة 55 (نواب الكنيست من أحزاب اليمين)، وعلى نشر شعرات، الهدف منها تسجيل نقاط استعدادا لإمكانية إجراء انتخابات أخرى، يدفع نتنياهو إسرائيل باتجاهها».

في المقابل، نقلت الهيئة عن مصدر في الليكود قوله «ناقشنا مواضيع جوهرية، لكنهم (في أزرق-أبيض) لم يستجيبوا للمقترح الرئيس رؤوفين ريفلين، بيني غانتس مسافر، ولا يتصرف من يريد إجراء مفاوضات هكذا، فقط من يسعى إلى انتخابات جديدة يقوم بذلك».

وسبق أن أجرى الحزبان جلسات مفاوضات لبحث تشكيل حكومة قاد اثنتين منهما بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، لكنها انهارت بسبب إصرار نتنياهو على خوض المفاوضات باسم كافة أحزاب كتلة اليمين المتحالفة معه (حزب «يميننا» الديني القومي، وحزبا

تبدد آمال تشكيل الحكومة الجديدة

وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة «جيزوراليم بوست» الإسرائيلية، السبت، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو «سيعيد تفويضه» إلى الرئيس رؤوفين ريفلين بعد عدم قدرته على تشكيل الحكومة.

ولم تذكر الصحيفة المزيد من التفاصيل، ويأتي هذا الإعلان رغم حلول حزب أزرق-أبيض بزعامة بيني غانتس في المركز الأول للانتخابات التشريعية، حيث حصل ذلك الحزب على 33 مقعدا من أصل 120 مقعدا في الكنيست، بفارق مقعد عن حزب الليكود بزعامة نتنياهو.

وبحسب وكالة بلومبرغ للأنباء، لم يستبعد غانتس التحالف مع الليكود لكنه قال إنه لن يفعل ذلك مع نتنياهو الذي يواجه لائحة اتهام.

المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت على هذا الطلب، ليضيف يومي الأحد والإثنين من الأسبوع المقبل إلى أيام جلسة الاستماع. ويواجه نتنياهو تهما بالارتشاء والاحتيال وخيانة الأمانة، ووجهت إليه لائحة اتهام أولية قبل 17 شهرا، قد تتحول إلى لائحة اتهام رسمية بعد انتهاء جلسات الاستماع لتبدأ محاكمته قريبا.

وتناقلت وسائل إعلام إسرائيلية في الساعات الأخيرة خبرا مفاده أن نتنياهو قرر بعد فشل المفاوضات مع غانتس إعادة التفويض بتكليف الحكومة الجديدة إلى الرئيس ريفلين وهو ما يؤكد إقبال إسرائيل على فرضية إعادة الانتخابات العامة لتجاوز مطب التحالفات والأغلبية البرلمانية.

ليبرمان حاولوا مؤخرا «جس نبضه» إن كان يقبل تشكيل حكومة يتم خلالها تناوب رئاسة الوزراء بينه وبين نتنياهو ضمن تحالف يشمل كافة أحزاب اليمين، لكنهم قالوا إن ليبرمان رفض حتى مناقشة الفكرة.

ويرجع محللون في وسائل الإعلام العبرية أن يعلن نتنياهو قريبا فشله في تشكيل الحكومة وإعادة التفويض بتشكيلها إلى الرئيس الإسرائيلي. ويواجه نتنياهو فرضية بداية محاكمته في ثلاث قضايا فساد، ومن المقرر أن تعقد الأربعاء المقبل جلسة استماع لرد فريق محامي نتنياهو على لائحة التهم الأساسية الموجهة إليه.

وكان مقرا عقد جلسة الاستماع يومي الأربعاء والخميس، لكن محامي نتنياهو طلبوا يومين إضافيين، ووافق

«يهودت هتوراه» و«شاس» الحريديان، الأمر الذي يرفضه حزب أزرق-أبيض. كما لم يتوصل طاقما المفاوضات من الحزبين إلى نتيجة في لقاءات سبقت لقاء الأحد. وتواجه إسرائيل أزمة سياسية منذ نحو عشرة أشهر، بعد حل الحكومة الإسرائيلية، وإجراء انتخابات مرتين، في أبريل وأغسطس الماضيين، لم تسفرا عن فوز حاسم لأي من كتلتى اليمين والوسط-يسار، بسبب عدم حصولهما منفردتين على 61 مقعدا في الكنيست لازمة للحصول على الثقة بالحكومة الجديدة.

وفي سياق محاولات حزب الليكود تشكيل حكومة بمعزل عن أزرق-أبيض، ذكرت صحيفة «معاريف» الأحد، أن قادة في الليكود ممن يتمتعون بعلاقة جيدة مع زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيدور

القضاء الأردني يقرر وقف إضراب المعلمين في أسبوعه الرابع

احتجاجات في بيروت تطالب بإسقاط الحكومة

بيروت - عمت المظاهرات شوارع العاصمة اللبنانية بيروت، الأحد، بعدما أطلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي دعوات إلى الاحتجاج على تردّي الأوضاع الاقتصادية في البلد.

نظم المئات من المحتجين تظاهرة وسط انتشار كثيف للجيش وقوى الأمن، وانطلقت الاحتجاجات من ساحة الشهداء وسط بيروت، ثم عادت وانطلقت بعد تدافع محدود مع القوى الأمنية.

ورد المتظاهرون هتافات من قبيل «بدنا حكومة اختصاصيين مش مصاصين» أي «نريد حكومة كفءة». وابتدأ مع ذلك أقدم محتجون في قضاء بعلبك شمال شرقي لبنان على قطع الطريق الدولي في بلدة دورس لجهة مدخل بعلبك الجنوبي، وذلك تلبية لنفس الدعوات إلى التظاهر.

أما في قضاء الهرمل الذي يقع أقصى الشمال الشرقي في لبنان فقد اعتصم العشرات من المحتجين أمام سرايا الهرمل الحكومي، احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية، رافعين شعارات تندد بالفساد والإهمال، وسط إجراءات مشددة من قبل القوى الأمنية. ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية حادة، تفاقمها الاضطرابات السياسية التي تعصف بالبلاد، وبلغ إجمالي الدين العام 86.2 مليار دولار في الربع الأول من 2019 وفق بيان صادر عن وزارة المالية في مايو الماضي.

وقطع المحتجون عددا من الطرق في مناطق شرق وجنوب البلاد، فيما انتقل عدد من المعتصمين، إلى عدد من شوارع العاصمة وقاصوا بإغلاقها بالإطارات المشتعلة.

وانتقد الناصرة «التفاوت بالرواتب والدخول» في الأردن، وقال «يأتي من يكون راتبه خمسة آلاف (أكثر من سبعة آلاف دولار) أو عشرة آلاف دينار (حوالي 14 ألف دولار) ويقنعني على طاولته الحوار بان أقل بـ400 دينار (كراتب للمعلم) هذا ليس عدلا يا دولة الرئيس».

المحكمة الإدارية في الأردن قررت وقف إضراب المعلمين المفتوح، الذي دخل أسبوعه الدراسي الرابع

وقرر مجلس نقابة المعلمين في السابع من سبتمبر الحالي الإعلان عن إضراب مفتوح ينتهي بتحقيق علاوة 50 بالمائة، ويتجاوز عدد معلمي ومعلمات المدارس الحكومية المئة ألف. وجاء الإضراب بعد أسبوع واحد فقط من بدء أكثر من مليوني طالب وطالبة عامهم الدراسي الجديد منهم أكثر من مليون و400 ألف طالب وطالبة يدرسون في نحو أربعة آلاف مدرسة حكومية.

وتصدر وزارة التربية والتعليم على رفض الاستجابة لمطالب المعلمين، مؤكدة أن «تكلفة علاوة 50 بالمائة التي تطالب بها النقابة تصل إلى 112 مليون دينار (أكثر من 150 مليون دولار) على خزينة الدولة».

ورفعت الحكومة الأردنية مطلع العام الماضي أسعار الخبز وفرضت ضرائب جديدة على العديد من السلع والمواد التي تخضع بشكل عام لضريبة مبيعات قيمتها 16 بالمائة، إضافة إلى رسوم جمركية وضرائب أخرى.

وتطالب النقابة بعلاوة 50 بالمائة من الراتب الأساسي، وتقول إنها توصلت إلى اتفاق بشأنها مع الحكومة، عام 2014، بينما تقول الحكومة الحالية إن تلك النسبة مرتبطة بتطوير الأداء.

ولم تفلح لقاءات الحكومة الأردنية والمعلمين، في التوصل إلى تفاهق ينهي الإضراب المفتوح، الذي دخل اليوم أسبوعه الرابع.

وقال رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، مساء السبت، إن «الحكومة قررت التوجه فوراً نحو الحد الأعلى من العلاوة للمعلمين التي تستطيع الحكومة تحملها في ظل الظروف الاقتصادية الحالية».

وبحسب قرار مجلس الوزراء الذي سيدخل حيز التنفيذ في الأول من الشهر المقبل تتراوح العلاوات الشهرية التي سيحصل عليها المعلمين والمعلمات بين 24 ديناراً (حوالي 34 دولاراً) للمعلم المساعد و31 ديناراً (حوالي 44 دولاراً) للمعلم الخبير.

وقال نائب نقيب المعلمين ناصر الناصرة في تصريحات نشرها الموقع الإلكتروني للنقابة إن «مقدار العلاوة المطروح (من قبل الحكومة) لا يساوي عشرة بالمائة بل هو أقل مما كان يدور النقاش حوله». وأشار إلى أن مقدار هذه العلاوة هو «80 قرشا يوميا، ما يساوي ثمن سندويشة وكاسة شاي نحن نتبرع بها ولا نريد».

وأضاف «أقول باسمي وباسم زملائي في نقابة المعلمين نحن نتبرع بهذا الفئات للحكومة الأردنية لعله يساهم بالاتفاق (الحكومي) على سفرة من السفرات أو هيئة من الهيئات أو موظفين يعقود الفيسن أو ثلاث آلاف أو خمسة آلاف وغيرها».

وتترواح قيمة العلاوة التي أعلن عنها رئيس الوزراء عمر الرزاز في وقت سابق، السبت، ما بين 24 ديناراً (33 دولاراً) و31 ديناراً (43 دولاراً)، لكافة المعلمين، حسب رتبهم.

والرتب المعمول بها في وزارة التربية والتعليم هي: معلم مساعد، معلم أول، معلم خبير. وتتمسك النقابة، وهي تضم نحو 140 ألف معلم، باستمرار الإضراب حتى الحصول على العلاوة، ومحاسبة المسؤول عن تعرض معلمين لانتهاكات خلال احتجاجهم في 5 سبتمبر الجاري.

وتابع «هناك شروط لا بد من توفرها في القرار وهي توفر المصلحة، وتقديم الكفالة لتحميل كل عطل وضرر، إذا تبين عدم صحة الجهة المستدعية».

وأكد «هناك الكثير من الدفوع لطرف نقابة المعلمين، ويجب أن تتبلل الآن وتجنب على الدعوى ومن ثم تحدد جلسة وتقديم البينات في هذا الخصوص».

وأعلنت نقابة المعلمين، السبت، استمرار إضرابها، رافضة قرارا حكوميا، من طرف واحد، يتعلق بإقرار زيادة علاوة المعلمين، بحسب نظام الرتب الخاص بهم، في وزارة التربية والتعليم.



قرار يأتي عكس إرادة المعلمين